إلى: رؤساء الدول ووزارات الصحة ووزارات المالية..

التاريخ: السبت 12 كانون الأول/ديسمبر 2026

الموضوع: الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة لتلبية احتياجات كبار السن وإعمال حقوقهم

أصحاب الفخامة والمعالي، رؤساء الدول، ووزراء الصحة، ووزراء المالية،

بمناسبة اليوم الدولي للتغطية الصحية الشاملة، نكتب إليكم لندعو إلى الاستثمار العاجل في التغطية الصحية الشاملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأبعد عن الركب، وتلبية احتياجاتها وإعمال حقوقها، بما في ذلك كبار السن.

كبار السن من بين أكثر الفئات حاجةً إلى خدمات الصحة والرعاية، ومع ذلك فهم غالباً من أكثر الفئات حرماناً من الحصول عليها.

يُظهر التقرير العالمي لرصد التغطية الصحية الشاملة لعام 2025، الصادر عن منظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، أن 4.6 مليار شخص، أي أكثر من نصف سكان العالم، كانوا لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية في عام 2023، في حين واجه 2.1 مليار شخص ضائقة مالية نتيجة الدفع من الجيب مقابل الخدمات والمنتجات التي يحتاجون إليها. وتزداد لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر احتمالات تحمّل إنفاق صحي مرتفع من الجيب، كما تُعدّ الأسر المعيشية المكوّنة من كبار السن فقط من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. وتتراكم هذه التكاليف على كبار السن الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة أو يحتاجون إلى الرعاية والدعم طويلي الأمد، إذ يتعين عليهم الدفع مراراً، وغالباً على مدى سنوات عديدة، مقابل الاستشارات الطبية والأدوية والمنتجات المساعدة والرعاية. وتستأثر الأدوية وحدها بأكثر من نصف الإنفاق الصحي من الجيب في معظم البلدان. كما يواجه كبار السن عوائق إضافية تحول دون تمتعهم بحقهم في الصحة، بما في ذلك العوائق المتعلقة بتوافر خدمات الصحة والرعاية وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها وجودتها، فضلاً عن التحيّز العمري والتمييز على أساس السن في تمويل هذه الخدمات وتصميمها وتقديمها.

لا يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة دون تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من كبار السن في جميع أنحاء العالم وإعمال حقوقهم.

بحلول عام 2030، سيبلغ عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر 1.4 مليار شخص، وسيرتفع هذا العدد إلى 2.1 مليار بحلول عام 2050، أي ما يعادل 22 في المائة من سكان العالم. ومع ذلك، لا تزال غالبية نظم الصحة والرعاية في العالم غير مهيأة لتلبية الاحتياجات الأكثر تعقيداً لكبار السن، أو لتقديم خدمات متكاملة محورها الإنسان وقائمة على المجتمع المحلي تعزز الشيخوخة الصحية للجميع.

وقد خلص تقرير منتصف المدة لعام 2026 بشأن عقد الأمم المتحدة للشيخوخة الصحية إلى أن بلداً واحداً من كل ثلاثة بلدان أبلغت عن بيانات، أي 33.8 في المائة، لا يخصص سوى موارد ضئيلة جداً للرعاية الطويلة الأمد أو لا يخصص لها أي موارد على الإطلاق. كما أن ما يزيد قليلاً على نصف هذه البلدان فقط، أي 56.7 في المائة، لديه سياسة وطنية للرعاية الطويلة الأمد، في حين أن أقل من بلد واحد من كل أربعة بلدان، أي 22.7 في المائة، قادر على تتبع صحة كبار السن بمرور الوقت. وفي عام 2021، أفاد 54 في المائة فقط من أصل 194 بلداً شملها مسح منظمة الصحة العالمية بالتوافر العام لأحد عشر دواءً أساسياً للأمراض غير السارية، وهي أمراض تزداد شيوعاً في مراحل العمر المتقدمة.

يمكن للاستثمار في التغطية الصحية الشاملة أن يساعدنا على العيش أعماراً أطول بصحة أفضل.

إن الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لتعزيز الصحة والرفاه، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء مجتمعات منصفة وقادرة على الصمود والاستجابة بفعالية في أوقات الأزمات. ومع تشيّخ السكان، يمكن للاستثمار في التغطية

الصحية الشاملة أيضاً أن يساعدنا على العيش أعماراً أطول بصحة أفضل. ومع ذلك، نشهد اليوم فجوة متزايدة بين متوسط العمر المتوقع ومتوسط العمر المتوقع في صحة جيدة، مما يؤدي إلى قضاء الناس نسبة أكبر من حياتهم في حالة اعتلال صحي أو مع الإعاقة.

ولجني فوائد الشيخوخة الصحية للأفراد والنظم والمجتمعات، يجب علينا الاستثمار في تغطية صحية شاملة ملائمة لعالم يتقدم في السن.

في عام 2023، التزم رؤساء الدول والحكومات بتسريع التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة. كما تعهّدت الحكومات في الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة بما يلي»: *تكثيف الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التي تعزز الشيخوخة الصحية والنشطة، وتحافظ على نوعية حياة كبار السن وتحسّنها، وتحدد الاحتياجات المتزايدة للسكان الذين يتقدمون في السن بسرعة وتستجيب لها* .«ومع انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة في أيلول/سبتمبر 2027، فقد حان الوقت لإظهار كيفية الوفاء بهذه الالتزامات تجاه كبار السن.

وإلى جانب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة العوامل التي تشكّل صحتنا ورفاهنا طوال مسار الحياة، والتصدي للأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة، فإن الاستثمار في تغطية صحية شاملة تلبي احتياجات كبار السن وتُعمِل حقوقهم أمر بالغ الأهمية لتحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات عملية وتعزيز الصحة للجميع في جميع الأعمار.

لذا، فإننا ندعو الحكومات والجهات الفاعلة في مجال الصحة على جميع المستويات إلى زيادة الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة، ومناصرة نظم للصحة والرعاية دامجة لمختلف الأعمار وللأشخاص ذوي الإعاقة ومستجيبة للنوع الاجتماعي، وتقدّم خدمات منصفة ومتكاملة محورها الإنسان، وترتكز على نُهج قوية للرعاية الصحية الأولية تعزز الشيخوخة الصحية للجميع.

ويجب أن يشمل ذلك ما يلي:

- **معالجة العوائق التي يواجهها كبار السن في التمتع بحقهم في الصحة**، بما في ذلك العوائق المتعلقة بتوافر الخدمات وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها وجودتها، فضلاً عن التحيّز العمري والتمييز على أساس السن في تمويل هذه الخدمات وتصميمها وتقديمها.
- **حماية كبار السن من الضائقة المالية من خلال إلغاء الإنفاق الصحي من الجيب بالنسبة إلى كبار السن**، باعتبارهم الفئة العمرية الأكثر عرضة لخطر الإنفاق الصحي الكارثي، وهو خطر يتزايد لدى الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة متعددة أو يحتاجون إلى الرعاية والدعم طويلي الأمد.
- **ضمان أن تدعم حزم منافع التغطية الصحية الشاملة جميع كبار السن في الحصول على خدمات متكاملة للصحة والرعاية تلبي احتياجاتهم**، بدءاً من تعزيز الصحة والوقاية، مروراً بالعلاج وإعادة التأهيل، ووصولاً إلى الرعاية الملطّفة والرعاية والدعم طويلي الأمد، مع ضمان الحصول على الأدوية واللقاحات والمنتجات المساعدة اللازمة وتوفير الحماية المالية.
- **الاستثمار في اللبنات الأساسية لنظام صحي ملائم لعالم يتقدم في السن**، بما في ذلك تقديم الخدمات؛ والقوى العاملة الصحية؛ والمنتجات الطبية واللقاحات والتكنولوجيات المساعدة؛ ونظم البيانات والمعلومات؛ والتمويل؛ والقيادة والحوكمة.
- **تمويل السلطات المحلية والإدارات على المستوى دون الوطني وتمكينها من تقديم خدمات صحة ورعاية مراعية لكبار السن**، على أن توفّر الحكومات الوطنية تمويلاً واضحاً ومباشراً للبلديات والمناطق والمجالس المحلية، وأن تخضعها للمساءلة عن تكييف الخدمات مع تشيّخ السكان، بما في ذلك من خلال مبادرات مراعية لكبار السن ونابعة من المجتمع المحلي، تصل إلى كبار السن في أماكن عيشهم.
- **تعزيز نهج قائم على الحقوق في التغطية الصحية الشاملة**، بما يضمن الاستماع إلى أصوات جميع الفئات، بما في ذلك كبار السن، وإشراكها في تصميم خدمات الصحة والرعاية وتقديمها على جميع المستويات.
- **اغتنام الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة لعام 2027 لتعزيز المساءلة تجاه كبار السن**، بما في ذلك الالتزام في الإعلان السياسي بجمع البيانات الصحية المصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة وتحليلها والإبلاغ عنها، باستخدام فئات عمرية من خمس سنوات ومن دون وضع حدّ أعلى للعمر، حتى يتسنى قياس التقدم المحرز لصالح كبار السن ومساءلة الحكومات.

لمزيد من المعلومات حول العوائق التي يواجهها كبار السن في التمتع بحقهم في الصحة، وكيف يمكننا معاً إحراز تقدم نحو تحقيق تغطية صحية شاملة ملائمة لعالم يتقدم في السن، يرجى زيارة صفحة التغطية الصحية الشاملة، HelpAge International باللغة الإنجليزية.

ونتطلع إلى العمل معكم لتحويل هذه الرؤية إلى واقع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

المنظمات

الأفراد